

Distr.: General
21 July 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال إشا دايفن*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 38/51 ويغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتمكن الخبرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال، إشا دايفن، من زيارة البلد بسبب عدم قبول حكومة الصومال رسمياً لأي زيارة. ولذلك، تستند المعلومات المقدمة في التقرير إلى بحوث مكتبية مستفيضة ومشاورات إقليمية مع مختلف أصحاب المصلحة، وإلى استعراض للتقارير والبيانات ذات الصلة، والمعلومات المقدمة من مختلف الجهات الفاعلة عقب الدعوة إلى تقديم مساهمات.

* أثق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة التي قدمته.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 38/51 ويغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.
- 2- ويستند التقرير إلى المعلومات الواردة على إثر دعوة صدرت في نيسان/أبريل 2023⁽¹⁾، لتقديم مساهمات عن حالة حقوق الإنسان في الصومال، وبعد اجتماعات مع مختلف المحاورين، بمن فيهم الممثل الدائم للصومال لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ووزيرين من ولايتين من الولايات الأعضاء في الاتحاد، وممثلين عن الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها وبرامجها، وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والسلك الدبلوماسي، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وممثلين عن المجتمعات المهمشة ومجموعات الأقليات. واعتمد أيضاً على معلومات واردة في التقارير الرسمية والمصادر المفتوحة ومواد أخرى ذات صلة.
- 3- وفي هذا التقرير، تسلط الخبرة المستقلة بحالة حقوق الإنسان في الصومال، إشا دايفن، الضوء على التطورات السياسية والأمنية الأخيرة، والحالة الإنسانية وتأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان، وتجري تقييماً للتقدم الذي أحرزته الحكومة في ضوء المقاييس الرئيسية السبعة المحددة في تقاريرها السابقة المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان⁽²⁾. وتكرر الخبرة تأكيد التوصيات الواردة في التقارير السابقة، فضلاً عن بعض التنقيحات المستندة إلى التطورات الأخيرة.
- 4- ووفقاً للإجراءات المتبعة، أُطلعت حكومة الصومال على التقرير.
- 5- وترحب الخبرة المستقلة بتفاعل حكومة الصومال البناء مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والخمسين ولجنة مناهضة التعذيب في دورتها الخامسة والسبعين. وكان من المقرر أن تستعرض اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الحالة في الصومال في دورتها 138، في تموز/يوليه 2023؛ لكن الصومال طلب، بموجب مذكرة شفوية مؤرخة 25 حزيران/يونيه 2023، تأجيل استعراض الحالة فيه، بالنظر إلى الوضع السائد في البلد في مرحلة ما بعد النزاع وفي ظل مكافحة الإرهاب. وما زال التفاعل مع الخبرة المستقلة محدوداً.

ثانياً - أنشطة الخبرة المستقلة

ألف - الزيارة القطرية

- 6- أرسلت الخبرة المستقلة ثلاث رسائل إلى حكومة الصومال، في أيلول/سبتمبر 2022 وآذار/مارس ونيسان/أبريل 2023، تطلب فيها زيارة رسمية، لكنها لم تتلق رداً. ونتيجة لذلك، لم تضطلع الخبرة المستقلة بزيارة قطرية.

(1) انظر <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-inputs-situation-human-rights-somalia>

(2) A/HRC/48/80 و A/HRC/51/65.

باء - المشاورات والمشاركات الإقليمية

- 7- في الفترة من 23 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023، أجرت الخبرة المستقلة مشاورات في نيروبي مع ممثلي الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وفريق الخبراء المعني بالصومال وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلي المجتمع المدني والمنظمات المعنية العاملة في الصومال.
- 8- وتعرب الخبرة المستقلة عن تقديرها لحكومة كينيا التي سمحت لها بإجراء هذه المشاورات في البلد، ولأصحاب المصلحة المعنيين الذين تقاسموا معها أفكارهم القيمة.

جيم - البلاغات

- 9- خلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت الخبرة المستقلة سبعة بلاغات⁽³⁾، فردياً وبالاشتراك مع مكلفين آخرين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، تتعلق بالاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن ضد المتظاهرين وأثناء تنظيم حركة المرور، وبانتهاك الحق في حريات التعبير والفكر والوجدان والدين، وبتطبيق عقوبة الإعدام. ولم يرد أي رد حتى الآن.

دال - النشرات الصحفية

- 10- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الخبرة المستقلة بيانات، بالاشتراك مع مكلفين آخرين بولايات، شملت دعوة الدول إلى إدماج معايير ومبادئ حقوق الإنسان إدماجاً كاملاً في المفاوضات خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)، وفي اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (24 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)، وحثت الدول على اعتماد وتحسين تشريعات مكافحة التمييز (6 كانون الأول/ديسمبر 2022).
- 11- وفي 23 شباط/فبراير 2023، أصدرت الخبرة المستقلة بياناً أعربت فيه عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين في أعقاب الاشتباكات بين قوات الأمن في "صوماليلاند" والمليشيات القبلية في لاسكانود بمنطقة سول.

هاء - الأنشطة الأخرى

- 12- في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2022، شاركت الخبرة المستقلة في حلقة نقاش حول العنف الجنسي والجنساني في الصومال نظمها المنظمة العالمية للعمل القانوني، وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2022، شاركت في حدث نظمه الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين بعنوان "الدفاع عن حرية الإعلام في مناخ من القمع الدائم". ونظم النشاطان على هامش الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان.
- 13- وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قدمت الخبرة المستقلة تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في الصومال⁽⁴⁾ إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين.

(3) البلاغات OTH 9/2023 و OTH 129/2022 و SOM 5/2022 و SOM 4/2022 و SOM 3/2022 و SOM 2/2022 و OTH 30/2023 ويمكن الاطلاع على جميع البلاغات المشار إليها في هذا التقرير عبر الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocument>

(4) انظر A/77/168.

14- وحضرت الخبيرة المستقلة اجتماعات اللجنة التنسيقية للإجراءات الخاصة التي عقدت في جنيف في الفترة من 5 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2022 ويومي 8 و9 حزيران/يونيه 2023. وحضرت أيضاً الاجتماع السنوي للمقررين والممثلين الخاصين والخبراء المستقلين، ورؤساء الأفرقة العاملة في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، الذي عقد في جنيف في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه 2023، وانتخبت خلاله رئيسة للجنة التنسيقية.

15- وفي 27 آذار/مارس 2023، شاركت الخبيرة المستقلة في نشاط عبر الإنترنت بشأن تعزيز سبل منع الفظائع من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات، نظمه المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية.

16- وفي 1 أيار/مايو 2023، ألقت الخبيرة المستقلة محاضرة، في جامعة ولاية مونتكلير، الولايات المتحدة الأمريكية، عن مساءلة الدول عن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وعن العقوبات التي تعترض هذه المساءلة، وإصدار الأحكام، والتسامح الديني، وقدمت أمثلة من الصومال.

ثالثاً- التطورات الأخيرة

ألف- التطورات السياسية

17- في 2 آب/أغسطس 2022، عين رئيس وزراء الصومال النائب السابق لقائد حركة الشباب، مختار رويو، وزيرا للأوقاف والشؤون الدينية⁽⁵⁾. ورغم أن هذا التعيين قوبل بردود فعل متباينة، تأمل الخبيرة المستقلة أن يمثل خطوة أولى هامة نحو المصالحة بين الحكومة وحركة الشباب.

18- وترحب الخبيرة المستقلة بما خلصت إليه اجتماعات المجلس الاستشاري الوطني الصومالي وتنتهي على جهوده الرامية إلى تعزيز المصالحة السياسية. ففي أيلول/سبتمبر 2022، وافق المجلس على تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية على المستويين الاتحادي والإقليمي، والعمل على ضمان الاستقرار السياسي القائم على احترام الدستور وسيادة القانون. وفي تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، وافق المجلس على تسريع الخطة الانتقالية، وعلى أهمية تسريع جهود مكافحة الجفاف، وإعطاء الأولوية لعملية مراجعة الدستور، وإجراء انتخابات حرة وشفافة، وتوزيع السلطات بين المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، ووضع نموذج اتحادي للقضاء⁽⁶⁾. في آذار/مارس وأيار/مايو 2023، وافق المجلس على نموذج للفيدرالية المالية، وتعديلات على هيكل الأمن القومي، ونموذج انتخابي للصومال⁽⁷⁾ يوافق عليه البرلمان الاتحادي يستند إلى قاعدة صوت واحد لكل شخص، ويتنافس فيه حزبان سياسيان فقط على السلطة. ولم يحضر ممثلو بونتلاند تلك الجلسات.

19- وترحب الخبيرة المستقلة أيضاً بإجراء انتخابات مجالس المقاطعات على أساس صوت واحد لكل شخص، في بونتلاند في 25 أيار/مايو 2023، كدليل واضح على التزام الناس بممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت.

20- وترحب الخبيرة المستقلة بالتقدم المحرز في عملية استعراض الدستور، بما في ذلك إنشاء مجلس الوزراء في 2 آذار/مارس للجنة البرلمانية المشتركة لمراجعة الدستور والإشراف على تنفيذه وتعيينه خمسة أفراد، بينهم امرأة، للعمل كمفوضين في اللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور. وتولى هؤلاء المفوضون مناصبهم في 29 آذار/مارس 2023⁽⁸⁾. لكن لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل.

(5) Harun Maruf, "Former Al-Shabab commander, Al-Qaida member named to Somali", Voice of America, 2 August 2022.

(6) S/2023/109، الفقرات 2-4.

(7) S/2023/443، الفقرتان 2 و4.

(8) المرجع نفسه، الفقرة 6.

21- وفي 9 كانون الثاني/يناير 2023، أصدرت ولاية بونتلاندي بياناً أكدت فيه حقها الدستوري في العمل كحكومة مستقلة حتى يتم إنجاز الدستور الاتحادي، مع التشديد على دورها في بناء النظام الاتحادي للصومال. وأعربت عن استعدادها للتفاوض بشكل منفصل مع الحكومة الاتحادية من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن استكمال الدستور والمسائل الأمنية وتقاسم السلطة، من بين أمور أخرى. وفي 14 كانون الثاني/يناير 2023، عينت ولاية بونتلاندي لجنة فنية من 22 عضواً للتواصل مع الحكومة الاتحادية في هذا الشأن⁽⁹⁾.

22- وفي آب/أغسطس 2022، وبعد محاولات مزعومة لتأجيل الانتخابات الرئاسية، اندلعت احتجاجات مميتة في صوماليلاند، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين جميعهم من الذكور وإصابة 86 شخصاً آخرين⁽¹⁰⁾. وفي 24 أيلول/سبتمبر 2022، أعلنت لجنة "صوماليلاند" الانتخابية تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 حتى تموز/يوليه 2023 بسبب قيود الوقت والقيود الفنية والمالية⁽¹¹⁾.

23- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، مدد مجلس الأعيان (غورتي) في برلمان "صوماليلاند" فترة ولاية رئيس "صوماليلاند"، موسى بيهي عبيدي، حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ومدد ولاية المجلس خمس سنوات. ومع ذلك، رفضت أحزاب المعارضة الاعتراف بشرعية هذه التمديدات. ولم تُجر انتخابات الأحزاب السياسية الرسمية الثلاثة، التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2022. وأشارت لجنة "صوماليلاند" الانتخابية في بيان أصدرته في 17 تموز/يوليه 2023 إلى أن انتخابات الأحزاب السياسية ستجرى في 28 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأن انتخاب الرئيس ونائبه سيجري في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

باء - الحالة الأمنية

24- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية مصدر قلق بالغ، مع استمرار الهجمات التي تشنها حركة الشباب، رغم انتشار قوات الأمن الصومالية وقوات إقليمية. وخلال الفترة من 8 شباط/فبراير إلى 7 حزيران/يونيه 2023، سُجل 935 حادثاً أمنياً في البلد، بينها 355 عملاً إرهابياً⁽¹²⁾.

25- وفي آب/أغسطس 2022، شنت الحكومة المرحلة الأولى من الهجوم ضد حركة الشباب في ولايتي هرشابيلي وغالمودوغ وطلبت الدعم من الميليشيات العشائرية التابعة لعشيرة الحوية. وفي أيلول/سبتمبر 2022، حُررت 40 مستوطنة في حيران وست مستوطنات في مناطق جلدود من سيطرة حركة الشباب⁽¹³⁾. ومنذ ذلك الوقت، حُررت عدة مناطق أخرى. وفي المقابل، شنت حركة الشباب هجمات قاتلة واستعادت السيطرة على بعض الأراضي في هرشابيلي⁽¹⁴⁾.

(9) S/2023/109، الفقرة 5.

(10) S/2022/665، الفقرة 55.

(11) انظر <https://freedomhouse.org/country/somaliland/freedom-world/2023>.

(12) S/2023/443، الفقرة 12.

(13) Mohamed Sheikh Nor, "Somalia military makes gains in large-scale offensive against Al-Shabab", Hiiraan Online, 27 September 2022.

(14) Armed Conflict Location & Event Data Project, "Somalia: counter-insurgency operation gains regional support in phase two as al-Shabaab attacks and political differences persist", 21 April 2023.

- 26- وفي شباط/فبراير 2023، أعلنت الحكومة عن خطط لتنفيذ عملية عسكرية شاملة ضد حركة الشباب، ووضعت مبادرة لدول خط المواجهة تضم قوات عسكرية من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا، وهي مبادرة تهدف إلى البناء على المكاسب العسكرية الأخيرة في غالمودوغ وهرشبيلي.
- 27- وفي 26 آذار/مارس 2023، أعلن الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، المرحلة الثانية من الهجوم ضد حركة الشباب، المشار إليها باسم عملية الأسد الأسود، والتي تهدف إلى تحرير الأراضي المتبقية التي تسيطر عليها حركة الشباب في جميع أنحاء البلد⁽¹⁵⁾.
- 28- ورداً على ذلك، ازدادت وتيرة هجمات حركة الشباب وشدتها. وفي 26 أيار/مايو 2023، هاجمت الحركة قاعدة العمليات الأمامية لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في مارير، منطقة شابيلي هوس، مما أسفر عن وقوع العديد من الخسائر البشرية في صفوف قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وفي حزيران/يونيه 2023، هاجمت حركة الشباب الجيش الوطني الصومالي والقاعدة العسكرية الإثيوبية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في باردهيري، في منطقة جيدو، بولاية جوبالاند الصومالية⁽¹⁶⁾. ويظهر تصاعد الهجمات الدامية قدرة حركة الشباب المستمرة على مواصلة الهجمات رغم تواجد قوات الأمن الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والضغط الذي تمارسه.
- 29- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، طلب الصومال تأجيل انسحاب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال البالغ عددها 2 000 جندي لمدة ستة أشهر بعد أن كان من المقرر أن تغادر البلد بحلول 30 حزيران/يونيه 2023⁽¹⁷⁾. ولا يزال تاريخ خروج قوات البعثة هو 31 كانون الأول/ديسمبر 2024⁽¹⁸⁾. وفي 30 حزيران/يونيه 2023، أكدت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال أنها أنهت المرحلة الأولى من سحب القوات بعد تسليم سبع قواعد عمليات أمامية لقوات الأمن الصومالية⁽¹⁹⁾.
- 30- وواصلت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا شن غارات جوية محددة الهدف، بناء على طلب الحكومة ودعمًا للجيش الوطني الصومالي في معاركه ضد حركة الشباب. وفي 1 حزيران/يونيه 2023، شنت قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا غارة جوية في إطار الدفاع المشترك عن النفس قرب واينتا، جنوب غرب كيسمايو، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من مقاتلي حركة الشباب. ولم تقع إصابات بين المدنيين⁽²⁰⁾.
- 31- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الخبيرة المستقلة تقارير تتعلق باستخدام المفرط المزعوم للقوة من جانب قوات الأمن الصومالية ضد المتظاهرين، وتقارير منفصلة تزعم الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الصومالية أثناء تنظيم حركة المرور. ولم يتم إلقاء القبض على أي شخص حتى الآن رغم فتح تحقيقات في بعض الحالات⁽²¹⁾.
- 32- وبين كانون الأول/ديسمبر 2022 وحزيران/يونيه 2023، اندلع قتال استُخدمت فيه المدفعية الثقيلة، بين قوات الأمن في "صوماليلاند" وجماعات مسلحة محلية تابعة لعشيرة دولبا هانتي في لاسعانود،

(15) S/PV.9356، الصفحة 9.

(16) ATMiS, "ATMiS condemns attacks in Bardhere, Bariire", 22 June 2023.

(17) انظر قرار مجلس الأمن 2670(2022).

(18) انظر قرار مجلس الأمن 2628(2022).

(19) انظر <https://atmis-au.org/au-transition-mission-in-somalia-concludes-phase-one-of-troop-drawdown-hands-over-final-two-forward-operating-bases/>

(20) انظر <https://www.africom.mil/pressrelease/35214/us-forces-engage-insurgents-in-support-of-the-federal-government-of-somalia>

(21) انظر البلاغ SOM 3/2022.

مما أدى إلى نزوح مدنيين يتراوح عددهم بين 154 000 و 203 000 شخص⁽²²⁾. ووثق الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال 552 إصابة في صفوف المدنيين (87 قتيلاً و 465 جريحاً) في الفترة من 27 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 15 حزيران/يونيه 2023. وفي 23 شباط/فبراير 2023، أصدرت الخبيرة المستقلة بياناً أعربت فيه عن أسفها لارتفاع عدد الضحايا المدنيين وكررت دعوات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لإجراء تحقيق مستقل ونزيه⁽²³⁾.

جيم - الحالة الإنسانية

33- لا تزال الحالة الإنسانية تبعث على القلق، مع استمرار الصراع وانعدام الأمن ومع الأثر التراكمي لندرة هطول الأمطار طوال ثلاث سنوات متتالية كانت فيها نسبة الأمطار أقل من المتوسط. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، نزح أكثر من 1,5 مليون صومالي بسبب نقص الغذاء والماء⁽²⁴⁾. وأدى ذلك إلى تزايد الشواغل المتعلقة بالحاجة إلى المساعدة والحماية، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال والأقليات والفئات المهمشة⁽²⁵⁾.

34- وفي شباط/فبراير 2023، أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن 8,25 مليون شخص في الصومال في حاجة ماسة إلى المساعدة بسبب طول فترات الجفاف الشديد⁽²⁶⁾.

35- وتسببت أمطار موسم غو في حدوث فيضانات واسعة النطاق أثرت على 468 000 شخص على الأقل وشردت أكثر من 247 000 شخص، حتى 6 حزيران/يونيه 2023⁽²⁷⁾. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بدأت مياه الفيضانات في الانحسار بحلول أواخر حزيران/يونيه في المنطقة الأكثر تضرراً، وهي بلدوين، في ولاية هرشبيلي والمناطق المحيطة بها، لكن برك المياه الراكدة أعاقت عودة النازحين وزادت من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالماء، بما في ذلك الإسهال والكوليرا. وفي الفترة من 1 إلى 7 أيار/مايو 2023، أبلغ عن 519 حالة مرضية يشتبه في أنها كوليرا أسفرت عن ثلاث وفيات في 28 مقاطعة متضررة من الجفاف⁽²⁸⁾.

36- وفُعلت بروتوكولات توسيع نطاق العمل الإنساني على مستوى المنظومة في آب/أغسطس 2022 وممدت في آذار/مارس 2023 لمدة ستة أشهر أخرى. ورغم الزيادة الكبيرة في المساعدات الإنسانية وفي نسبة الأمطار التي كانت أفضل من المتوقع وجلبت بعض الإغاثة من الجفاف المدمر، في نيسان/أبريل 2023، لا يزال نظام الإنذار المبكر بالمجاعة يبلغ عن استمرار خطر المجاعة بين النازحين داخلياً في بيدواه ومقديشو وغالكعيو ودوسمريب وبعض المناطق الرعوية في وسط الصومال⁽²⁹⁾.

(22) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Somalia: flash update on the situation in Laas Caanood, Sool Region No. 4", 3 April 2023, p. 1 <https://reliefweb.int/report/somalia/somalia-flash-update-no-4-situation-laas-caanood-sool-region-3-april-2023>.

(23) OHCHR, "Somalia: UN expert deplores high death toll in Laas Caanood clashes", 23 February 2023 <https://www.wfp.org/emergencies/somalia-emergency> انظر (24)

(25) Andrew Harding, "Somalia drought: the fight for survival as famine looms," BBC News, 4 October 2022

(26) الأمم المتحدة، "نداء إنساني لتوفير 2,6 مليار دولار لمساعدة 7,6 مليون شخص في الصومال في 2023"، 8 شباط/فبراير 2023.

(27) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Somalia: 2023 flash and riverine floods situation report No. 2", 6 June 2023

(28) World Health Organization, "Weekly cholera/AWD situation report – Somalia: epidemiological week 18 (1–7 May 2023)", 23 May 2023

(29) Famine Early Warning Systems Network, "Somalia food security alert" (13 December 2022)

37- ولا يزال تمويل العمليات الإنسانية ضعيفاً. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تتطلب خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام 2023 2,6 مليار دولار لتلبية احتياجات ما يقرب من 7,6 مليون شخص ضعيف، يمثلون حوالي 90 في المائة من المحتاجين⁽³⁰⁾. وفي نهاية حزيران/يونيه 2023، كان قد جُمع 858,8 مليون دولار فقط، مما يعني أن المبلغ الذي لا يزال يتعين توفيره يقدر بحوالي 1,7 مليار دولار⁽³¹⁾. وفي 12 نيسان/أبريل 2023، دعا الأمين العام، خلال زيارة إلى البلد، المجتمع الدولي إلى زيادة كبيرة في حجم الأموال المخصصة لدعم الصومال⁽³²⁾. وفي مؤتمر إعلان التبرعات لمنطقة القرن الأفريقي الذي عقد في نيويورك في 24 أيار/مايو 2023، أعلن المانحون عن 2,4 مليار دولار لتوفير المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح والمحافظة على سبل العيش لـ 32 مليون شخص⁽³³⁾.

38- وفرضت حركة الشباب قيوداً على وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت حركة الشباب قد فرضت حصاراً على بيدواه، وقيدت نقل السلع الأساسية إلى المدينة.

رابعاً - تغير المناخ وحقوق الإنسان

39- حذرت وكالات الإغاثة والعلماء من أن تغير المناخ هو من بين العوامل الرئيسية التي تتسبب في حالات الطوارئ الإنسانية وتعمل في حدوثها، وغالباً ما يؤثر تغير المناخ على الأشخاص الأقل مسؤولية عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون⁽³⁴⁾، بما في ذلك أولئك الذين يعملون في الزراعة البعلية، والرعي والرعي الزراعي، وعلى النساء والأطفال.

40- وما كان الجفاف الشديد في القرن الأفريقي، بما في ذلك الصومال، ليحدث لولا تغير المناخ الناجم عن فعل الإنسان⁽³⁵⁾. وقد جعل تغير المناخ أحداثاً مثل الجفاف أكثر تواتراً وحدّة؛ وكانت الآثار مدمرة على حقوق الإنسان بسبب جملة أمور تشمل نسبة أمطار دون المتوسط للسنة الخامسة على التوالي وارتفاع درجات الحرارة وأوجه الضعف الناجمة عن النزاع وضعف مؤسسات الدولة والفقر. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، في أيار/مايو 2023، خلفت الفيضانات الناجمة عن أمطار موسم غو الكثير من الدمار في منطقة بلدوين وبارطيري، مما ألحق أضراراً بال منازل والأراضي الزراعية والطرق، وجرف أعداداً من رؤوس الماشية وأدى إلى إغلاق المدارس والمرافق الصحية، مما أثر على 460 470 شخصاً على الأقل، قتل منهم 22 شخصاً ونزح حوالي 219 000 من منازلهم⁽³⁶⁾.

41- ووضعت الحكومة أطراً قانونية وسياساتية لمكافحة تغير المناخ والتخفيف من حدته ومنع تأثيره السلبي على حقوق الإنسان. وشملت هذه الأطر خطة التنمية الوطنية (2020-2024) والاستراتيجية

(30) انظر <https://fts.unocha.org/appeals/1133/summary>.

(31) انظر <https://www.unocha.org/somalia>.

(32) انظر <https://unsom.unmissions.org/press-remarks-un-secretary-general-conclusion-his-visit-somalia>.

(33) انظر <https://www.unocha.org/news/horn-africa-donors-un-backed-event-announce-us24-billion-support-people>.

(34) International Rescue Committee, "10 countries at risk of climate disaster", 12 June 2023.

(35) Joyce Kimutai and others, "Human-induced climate change increased drought severity in Horn of Africa" (World Weather Attribution, 2023).

(36) UNICEF, "Horn of Africa: Over 7 million children under the age of 5 remain malnourished across Ethiopia, Kenya and Somalia", 23 May 2023.

الوطنية لإدارة الموارد المائية في الصومال 2021-2025⁽³⁷⁾. وفي شباط/فبراير 2023، اعتمد مجلس الوزراء مسودة أول قانون وطني لحماية البيئة⁽³⁸⁾.

42- وفي 9 آب/أغسطس 2022، عين رئيس الصومال خديجة محمد المخزومي كأول وزيرة للبيئة وتغير المناخ.

43- وفي عام 2022، وقبل موسم الجفاف الرابع على التوالي، نشر برنامج الأغذية العالمي، من خلال برنامج العمل الاستباقي، رسائل إنذار مبكر عبر الإذاعة، وصلت إلى ما يقرب من 1,2 مليون شخص في منطقتي باي وباكول، موضحاً مخاطر الجفاف على المحاصيل وسبل العيش واقترح إجراءات يمكن أن تتخذها المجتمعات للتخفيف من ظروف الجفاف المتفاقمة والاستعداد لها. وأجرى البرنامج تحويلات نقدية لمساعدة الناس على ضمان استقرار قوتهم الشرائية⁽³⁹⁾.

44- وفي شباط/فبراير 2023، لوحظ تحسن طفيف في حالة الأمن الغذائي بسبب زيادة المساعدات الإنسانية وكميات الأمطار المواتية بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2022. وشهدت البداية المبكرة لموسم غو أمطاراً خفيفة إلى متوسطة، مما أدى إلى تحسين فرص الحصول على المياه، وخفض الأسعار، وتجديد المراعي.

45- وفي 10 أيار/مايو 2023، تم تغيير اسم الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء للصومال إلى الصندوق المشترك للصومال، مع هيكل حوكمة جديد وسبع نوافذ تمويل وعملية تخطيط برنامجي تشاركية⁽⁴⁰⁾.

46- وفي "صوماليلاند"، تأثر التمتع الفعلي بحقوق الإنسان بالصدمات المناخية بسبب حالات الجفاف المتكررة التي تؤثر على السكان الزراعيين الرعويين في المناطق الريفية، وعلى تربية الماشية والزراعة، مما يزيد من أزمة النزوح. وأفادت "لجنة حقوق الإنسان في "صوماليلاند" بأن السلطات هناك شيدت بنية تحتية مرنة لمرافق تخزين المياه وشبكات ري وشبكات طرق لضمان الحصول على الغذاء والماء، وزرعت الأشجار، ووفرت التكيف المجتمعي للتخفيف من آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان⁽⁴¹⁾.

47- وحذرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أن الملايين من سكان الأرياف في الصومال لا يزالون يواجهون تحديات غير مسبقة في ضمان أمنهم الغذائي رغم أن المساعدات الإنسانية حالت دون تفاقم الوضع ومنعت المجاعة في أجزاء من الصومال حتى الآن. ويتطلب عكس الاتجاهات المقلقة اتخاذ إجراءات تحويلية لتحسين الأمن الغذائي والمائي بشكل مستدام، والحد من تعرض الناس للصدمات والإجهاد وتحسين التكيف مع تغير المناخ⁽⁴²⁾.

(37) مساهمة مقدمة من مؤسسة إليركا للإغاثة.

(38) Kiyomi de Zoysa and Stefanie Tye, "Profiles of adaptation: Somalia", World Resources Institute, 18 April 2023.

(39) WFP, "The science behind saving and changing lives", 23 March 2023.

(40) S/2023/109، الفقرة 56.

(41) ورقة مقدمة من لجنة حقوق الإنسان في "صوماليلاند".

(42) Food and Agriculture Organization of the United Nations, "Somalia: lives and livelihoods of millions still at risk, FAO calls for an urgent scale-up in emergency humanitarian aid alongside resilience", 6 March 2023.

خامساً- تقييم حالة حقوق الإنسان في ضوء مقاييس التقدم المحرز في تحسين حالة حقوق الإنسان

48- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت جميع أطراف النزاع في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأفلتت من العقاب. وزادت حركة الشباب من هجماتها، وأعرب العديد من أصحاب المصلحة عن رأي مفاده أنه في سياق الهجوم على حركة الشباب، من المرجح أن تستمر الشواغل المتعلقة بالحماية.

49- وأدى الصراع، إلى جانب الجفاف الشديد، إلى نزوح أكثر من 1,8 مليون شخص وإلى أزمة إنسانية جديدة. ويواجه النازحون داخلياً انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛ وكانت النساء والفتيات معرضات بشكل خاص للعنف الجنسي. ولا تزال خدمات الرعاية الصحية رديئة، وفرص الحصول على المياه والصرف الصحي والغذاء غير كافية إلى حد كبير. وأدت أزمة المناخ والتداعيات الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب خمسة مواسم مطرية متتالية سُجلت فيها مستويات أمطار تقل عن المتوسط، إلى ظروف إنسانية قاسية⁽⁴³⁾.

50- وظل الصحفيون يتعرضون للاعتقال والاحتجاز والملاحقة القضائية التعسفية أثناء ممارستهم لحقهم في حرية التعبير، كما فرضت السلطات في "صوماليلاند" قيوداً مشددة على الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

ألف- القتل غير المشروع

51- بين 23 آب/أغسطس 2022 و 7 شباط/فبراير 2023، سُجل ارتفاع حاد في عدد الضحايا المدنيين بسبب هجمات شنتها حركة الشباب وقوات الأمن الحكومية وجهات فاعلة غير حكومية⁽⁴⁴⁾.

52- وبين 8 شباط/فبراير و 7 حزيران/يونيه 2023، كانت حركة الشباب ثاني أكثر الأطراف تسبباً في وقوع ضحايا في صفوف المدنيين، حيث كانت مسؤولة عن 104 إصابات بينهم (57 قتيلاً و 47 جريحاً)⁽⁴⁵⁾. وفي 19 آب/أغسطس 2022، شنت حركة الشباب هجوماً على فندق حياة في مقديشو، مما أسفر عن مقتل 30 شخصاً على الأقل وإصابة أكثر من 50 آخرين. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر 2022، نفذت حركة الشباب هجوماً بسيارتين مفخختين استهدفتا مبنى وزارة التعليم وتقاطع سوق مزدحم في مقديشو، مما أسفر عن مقتل أكثر من 100 شخص وإصابة 300 آخرين. وبينما تشير الخبرة المستقلة إلى أن الطابع السري لحركة الشباب يجعل من الصعب للغاية إجراء التحقيقات، فإنها تدعو الحكومة إلى إعطاء الأولوية للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وحماية المدنيين، لا سيما خلال العمليات المستمرة ضد حركة الشباب.

53- وفي أوائل شباط/فبراير 2023، أسفرت الاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن التي نشرتها سلطات "صوماليلاند" وميليشيا العشائر في لاسعانود عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين (36 قتيلاً و 270 جريحاً)⁽⁴⁶⁾.

(43) انظر <https://www.amnesty.org/en/location/africa/east-africa-the-horn-and-great-lakes/somalia/>

(44) انظر S/2023/109.

(45) S/2023/443، الفقرة 69.

(46) المرجع نفسه.

54- واستمر إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها. وورد أن أكثر من ستة عمليات إعدام نُفذت عام 2022، وحُكم على أكثر من 10 أشخاص بالإعدام في نهاية عام 2022⁽⁴⁷⁾.

باء - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان وظروف الاحتجاز

55- ظل الصومال أسوأ مجرم على المؤشر العالمي للإفلات من العقاب للسنة الثامنة على التوالي⁽⁴⁸⁾. وبين 23 آب/أغسطس 2022 و 7 حزيران/يونيه 2023، قتل 3 صحفيين واعتقل 29⁽⁴⁹⁾.

56- وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اعتقل ضباط من وكالة المخابرات والأمن الوطني الأمين العام لنقابة الصحفيين الصوماليين بعد أن أعرب عن قلقه إزاء توجيه صادر عن وزارة الإعلام والثقافة والسياحة يحظر الرسائل التي تنشر أيديولوجية التطرف، وهو توجيه قد يؤدي إلى فرض رقابة على عمل الصحفيين. وفي 13 شباط/فبراير 2023، حُكم عليه بالسجن لمدة شهرين، لكن أطلق سراحه لأنه كان قد قضى بالفعل مدة الحكم. ومع ذلك، في 23 شباط/فبراير 2023، أعاد ضباط من الشرطة الصومالية ووكالة المخابرات والأمن الوطني⁽⁵⁰⁾ اعتقاله في مقديشو إلى أن أطلق سراحه من سجن مقديشو المركزي في 26 آذار/مارس 2023 بعد أن أنهى عقوبته البالغة شهرين⁽⁵¹⁾.

57- وفي 15 أيار/مايو 2023، ألقت قوة شرطة "صوماليلاند" القبض على صحفية في بلدة توغ واجالي الحدودية في منطقة جبيلي بزعم نشرها أخباراً عن نزاع لاسعانود على وسائل التواصل الاجتماعي وانتقادها الخلافات الانتخابية في "صوماليلاند"⁽⁵²⁾. ولا تزال الصحفية رهن الاحتجاز وقد وُجّهت إليها تهم بموجب مواد مختلفة من قانون العقوبات. ومثلت أمام المحكمة في 9 تموز/يوليه 2023، لكن المحكمة لم تتخذ قرارها بعد في قضيتها.

58- وأكدت لجنة حقوق الإنسان في "صوماليلاند" أن ظروف الاحتجاز ما زالت تثير قلقاً بالغاً، بما في ذلك عدم الفصل بين المحتجزين البالغين والأحداث، ومحدودية فرص الحصول على مياه الشرب النظيفة، والأحوال المزرية للمرافق الصحية. ولاحظت اللجنة أيضاً اكتظاظ السجون وعدم حصول المحتجزين على معلومات من المحكمة، مما أدى إلى احتجازهم لفترات طويلة⁽⁵³⁾.

جيم - انتهاكات حقوق المرأة

59- تتمثل العوامل الرئيسية التي تعوق مشاركة المرأة والأقليات في الحياة السياسية والعامة في تدهور الحالة الأمنية، والنظام السياسي القائم على العشائرية، والأعراف الثقافية والواقع الاقتصادي. ولا تشكل النساء سوى 21 في المائة ممن يشغلون مقاعد البرلمان الاتحادي، لكنهن لا يمثلن جميع المجموعات العرقية. وتحد نسبة تمثيل المرأة في المناصب العليا من دورها وقدرتها على التأثير في السياسات، رغم أنها تشكل ما لا يقل عن 50 في المائة من السكان وتؤدي دوراً حاسماً في المجتمع.

(47) Amnesty International, "Death sentences and executions 2022" (London, 2023), p. 34.

(48) Committee to Protect Journalists, "Killing with impunity: vast majority of journalists' murderers go free – 2022 Global Impunity Index" (New York, 2022).

(49) S/2023/109 و S/2023/443.

(50) S/2023/109، الفقرة 71.

(51) انظر <https://sjsyndicate.org/2023/02/26/mogadishu-police-chief-attacks-sjs-secretary-general-abdalle-ahmed-mumin-while-in-prison/>.

(52) Committee to Protect Journalists, "Journalist Bushaaro Ali Mohamed detained in Somaliland", 23 May 2023.

(53) ورقة مقدمة من لجنة حقوق الإنسان في "صوماليلاند".

60- وتلاحظ الخبيرة المستقلة أن النساء في المناصب السياسية ما زلن يواجهن الترهيب والمضايقة والعنف. في 12 آذار/مارس 2023، اختطف مسلحون مجهولون المتحدث باسم الجناح النسائي للحزب الوطني ثم تركوها على طريق مع علامات تعذيب واضحة على وجهها⁽⁵⁴⁾.

61- وفي الصومال و"صوماليلاند"، ينقش العنف الجنسي والجسدي بشكل كبير، حيث يعد الاغتصاب والاغتصاب الجماعي وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والعنف الأسري من بين أكثر أشكال هذا العنف شيوعاً، لا سيما أثناء النزاعات. في لاسعانود، سجلت منظمة غير حكومية محلية 28 حالة اغتصاب في آذار/مارس 2023 وحده⁽⁵⁵⁾.

62- ورغم أن المادة 398 من قانون العقوبات تجرم العلاقات الجنسية القائمة على العنف أو التهديد، لا تزال هناك حاجة إلى إطار قانوني شامل للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ضد النساء والفتيات⁽⁵⁶⁾. ولم يمرر البرلمان الاتحادي بعد مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 أو مشروع قانون تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وذكرت التقارير أن وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان قدمت مؤخراً مشروع قانون الجرائم الجنسية إلى هيئة العلماء لمراجعته، ومن المتوقع أن تنتهي الهيئة من المراجعة في نهاية تموز/يوليه 2023، ثم يقدم إلى مجلس الوزراء للتداول بشأنه.

دال - انتهاكات حقوق الطفل

63- خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الانتهاكات ضد الأطفال واسعة الانتشار، بما في ذلك عدم حصولهم على التعليم، وممارسة العنف ضدهم وإساءة معاملتهم، واستغلالهم جنسياً، وتعرضهم للتشريد، وتجنيدهم واستخدامهم، وتعرضهم للقتل والتشويه، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها حركة الشباب، وقوات الأمن الحكومية، والميليشيات العشائرية، وأهل السنة والجماعة⁽⁵⁷⁾.

64- وما زال الحصول على التعليم يمثل تحدياً كبيراً في الصومال، ولا سيما بالنسبة للفتيات والشابات. ووفقاً لليونيسيف، هناك أكثر من 3 ملايين طفل صومالي غير ملتحقين بالمدارس. ولا يلتحق بالمدارس الرسمية سوى 25 في المائة من الفتيات اللواتي بلغن سن الدراسة الابتدائية⁽⁵⁸⁾. وسُجل عدد كبير للغاية من الهجمات على المدارس، وقد ارتكبت حركة الشباب معظمها. وتم التحقق من ارتكاب 39 هجوماً على المدارس بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2022⁽⁵⁹⁾، ومنذ بدء القتال في لاسعانود، أُغلق ما لا يقل عن 33 مدرسة ابتدائية وسبع مدارس ثانوية، مما طال حوالي 11 690 طالباً ابتدائياً و560 طالباً ثانوياً و700 معلم⁽⁶⁰⁾.

(54) المرجع نفسه.

(55) المرجع نفسه.

(56) انظر <https://www.amnesty.org/en/location/africa/east-africa-the-horn-and-great-lakes/somalia/report-somalia/>

(57) A/76/871-S/2022/493، الفقرة 149.

(58) انظر <https://reliefweb.int/report/somalia/adolescent-girls-education-somalia-ages>

(59) A/77/895-S/2023/363، الفقرة 156.

(60) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Somalia: flash update No. 2 – fighting in Laas Caanood, Sool Region", 14 February 2023

65- وتشير التقارير إلى أنه على الرغم من انخفاض عدد حالات تجنيد الأطفال في القوات المسلحة الصومالية، ما زالت حركة الشباب ترتكب معظم حالات التجنيد هذه، وهي مسؤولة عن تجنيد واستخدام 902 طفل واختطاف 694 طفلاً (639 فتى و 55 فتاة) بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2022⁽⁶¹⁾. ويساور الخبرة المستقلة القلق من أنه مع استمرار الهجوم على حركة الشباب، يزداد خطر حملات التجنيد المحلية التي تقوم بها الحركة، ما لم تكن هناك مسارات لحماية الأطفال.

66- وفي المناطق المتضررة من الهجوم على حركة الشباب، أُلقي القبض على أعداد متزايدة من الأطفال واحتجزوا في مرافق الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية ووكالة المخابرات والأمن الوطني بسبب عدم وجود إطار قانوني لحماية الأطفال.

67- وفي 31 كانون الثاني/يناير 2022، حكمت المحكمة العسكرية الابتدائية في غالاسيو بمنطقة مودوغ على أربعة شبان بالإعدام وعلى اثنين آخرين بالسجن لمدة 20 و 30 عاماً بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وفي 20 آذار/مارس 2023، فصلت محكمة الاستئناف العسكرية في بونتلاندي في القضية وأعادتها إلى محكمة غالاسيو الابتدائية العسكرية، التي أدانت الشباب الستة وحكمت عليهم بالإعدام في 25 آذار/مارس 2023 مؤكدة أن أعمارهم تتراوح بين 19 و 20 عاماً، أي أنهم لم يكونوا قاصرين وقت ارتكاب الجريمة. وفي 8 نيسان/أبريل 2023، أيدت محكمة الاستئناف العسكرية في بونتلاندي قرار محكمة غالاسيو الابتدائية العسكرية، وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان المتهمون الستة لا يزالون رهن الاحتجاز. وتوصي الخبرة المستقلة بتتقيق قانون مكافحة الإرهاب في بونتلاندي بما يضمن حماية الأطفال ويعزز مبادئ قضاء الأحداث.

هاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في الغذاء

68- أدى عدم الحصول على الغذاء وعدم توفره إلى أزمة إنسانية حادة في الصومال: يحتاج 7,8 مليون شخص - نصف السكان - إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. وبسبب الجفاف، أساساً، نفق أكثر من 3 ملايين رأس من الماشية، التي تمثل سبيل المعيشة الأساسي لأسر المجتمعات الرعوية. ووردت تقارير مؤكدة عن وصول انعدام الأمن الغذائي في أجزاء من البلد إلى مستويات كارثية، حيث يعيش أكثر من 213 000 شخص في ظروف شبيهة بالمجاعة. ويواجه أكثر من 1,5 مليون طفل، بينهم رضع، سوء تغذية حاد، ومن المرجح أن يعاني 386 400 طفل من سوء التغذية الحاد. وبحلول أيلول/سبتمبر 2022، توفي 730 طفلاً في مراكز التغذية في جميع أنحاء البلد⁽⁶²⁾.

الحق في الصحة

69- ارتفع عدد الحالات الجديدة المشتبه في إصابتها بالكوليرا والحصبة بشكل حاد عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة. وترتبط هذه الزيادة بتزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من محدودية فرص الوصول إلى المياه المأمونة وإلى مرافق صرف صحي مناسبة، ولا سيما في مخيمات المشردين داخلياً، وبانخفاض تغطية تطعيم الأطفال الذين نقل أعمارهم عن 5 سنوات في المناطق المتضررة من الجفاف ضد الحصبة⁽⁶³⁾.

(61) A/77/895-S/2023/363، الفقرتان 152 و 157.

(62) Amnesty International, *The State of the World's Human Rights 2022/23* (London, 2023), pp. 328 and 329.

(63) World Health Organization, "EPI Watch: Epidemiological bulletin – For epidemic-prone diseases in Somalia for epidemiological weeks 50-51, 12/12/2022–25/12/2022" (Mogadishu, 2022), p. 2.

70- وخلال القتال في لاسعانو، أصيب المستشفى العام أربع مرات على الأقل⁽⁶⁴⁾، وفي وقت كتابة هذا التقرير، قررت منظمة أطباء بلا حدود سحب خدماتها من المستشفى العام، بسبب الهجمات المتكررة على المرافق الطبية ومستوى العنف الشديد في المنطقة⁽⁶⁵⁾.

واو- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والمجموعات المهمشة

71- الغالبية العظمى من المشردين داخلياً هم من النساء والأطفال، وهم ضعفاء ومعرضون لخطر انتهاك حقوقهم الأساسية. ويزداد الضعف بالنسبة للمنتمين إلى مجموعات الأقليات والمجموعات المهمشة والأشخاص ذوي الإعاقة، الذين لا يزالون يعانون من العزل الاجتماعي والحرمان الاقتصادي؛ وعلاوة على ذلك، تميل جهود الإغاثة إلى استبعادهم. وفي بيدواه، يتأثر المشردون داخلياً من الأقليات العرقية بشكل غير متناسب ويواجهون خطراً كبيراً للإصابة بالأمراض المنقولة بالماء، ولا سيما الكوليرا⁽⁶⁶⁾.

72- وخارج بيئات النازحين داخلياً، لا تزال بعض الأقليات تعاني من المصادرة المنهجية لأراضيها وممتلكاتها ومحدودية فرص لجوء أفرادها إلى العدالة عندما يتعرضون للاعتداء، مما يؤدي إلى الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، يديم نظام تقاسم السلطة القائم على العشائر، والمعروف باسم "الصيغة 4,5" للتمثيل هياكل الإقصاء القائمة بدلاً من معالجة عدم المساواة.

73- وأفادت أطراف معنية بأن قوات الأمن ألقت القبض على أفراد عشائر الأقليات وعشائر الأغلبية خلال الهجوم على حركة الشباب في المناطق الخاضعة لسيطرة هذه الحركة، وكان ينظر أحياناً إلى أفراد عشائر الأقليات، ودون وجه حق، على أنهم يدعمون حركة الشباب وقد ظلوا محتجزين عدة أشهر لهذا السبب.

74- ويُعترف بالإسلام في الدستور المؤقت بوصفه الدين الرسمي ويُحظر اعتناق أي دين آخر؛ ويتضمن الدستور أيضاً بنوداً تعزز الحرية الدينية وتحظر التمييز على أساس الدين. ومع ذلك، فإن الأقليات الدينية أكثر عرضة للاضطهاد والعنف، ولا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب⁽⁶⁷⁾.

سادساً- تقييم التقدم المحرز بشأن المقاييس الرئيسية

ألف- المقياس 1: تعزيز الأمن والسلام والمصالحة من أجل حماية المدنيين أثناء النزاع

75- خلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت الحكومة والأمم المتحدة عدة إجراءات تتعلق بالأمن تهدف إلى معالجة الحالة الأمنية والمساهمة في حماية المدنيين. وفي الفترة من 16 إلى 18 كانون الثاني/يناير 2023، دعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تنظيم العديد من المناقشات المواضيعية بشأن تعديل هيكل الأمن القومي، بمشاركة ممثلين عن الحكومة الاتحادية وعن الولايات⁽⁶⁸⁾.

(64) Amnesty International, "Somaliland: Urgent investigation needed as fighting takes heavy toll on civilians in Las Anod", 20 April 2023.

(65) Médecins Sans Frontières, "Extreme violence in Las Anod forces MSF to close activities", 24 July 2023.

(66) Minority Rights Group International, *Minority and Indigenous Trends 2023: Focus on Water* (London, 2023), p. 101.

(67) انظر البلاغ SOM/4/2022.

(68) S/2023/109، الفقرة 31.

76- ودرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أكثر من 3 399 عسكرياً وشرطياً تابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، فضلاً عن ضباط الجيش الوطني الصومالي والشرطة الصومالية، مما عزز قدرتهم على تحديد مواقع الأجهزة المتفجرة المرتجلة وتدميرها والعمل بأمان في المناطق الشديدة الخطورة عن طريق القيام بعمليات البحث والتدمير⁽⁶⁹⁾.

77- ويشدد الركن الثالث من برنامج الحكومة، الذي قُدم إلى البرلمان الاتحادي، على المصالحة واستعراض الدستور وإضفاء الطابع الاتحادي وإرساء الديمقراطية والحوار مع "صومالياند"⁽⁷⁰⁾. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، وبدعم من الأمم المتحدة، أطلقت الحكومة مراجعة لإطار المصالحة الوطنية. وكان من بين المشاركين شباب ونساء وكبار في السن وأشخاص من الأقليات ومجموعات من جميع أنحاء المجتمع الصومالي، فضلاً عن ممثلين عن الولايات الأعضاء في الاتحاد⁽⁷¹⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2023، كان هناك مؤتمر مصالحة كبير في الولاية الجنوبية الغربية.

78- وأشعل قرار مجلس الولاية تمديد ولاية رئيس الولاية الجنوبية الغربية، عبد العزيز حسن محمد "لافاغارين"، لمدة خمس سنوات توترت سياسية في الولاية ووصل الأمر إلى مواجهة مسلحة أسفرت عن خمسة إصابات بينهم طفلان. وعقد مؤتمر للمصالحة تحت رعاية رئيس الصومال ورئيس مجلس الشعب الاتحادي، أسفر عن اتفاق على دفع تعويضات والإفراج عن المعتقلين السياسيين واحترام حرية تنقل أعضاء المعارضة⁽⁷²⁾.

79- وشملت التدابير الأخرى زيادة الدعم الوطني والدولي للحفاظ على تشغيل خمسة مراكز لإعادة التأهيل في مقديشو وبيدواه وكيسمايو، تستقبل المنشقين عن حركة الشباب الذين يشكلون خطراً ضعيفاً (454 امرأة و539 رجلاً، حتى 7 شباط/فبراير 2023).

80- وساهم الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة في استمرار الانتهاكات على أيدي قوات الأمن، وتقاعس "الجيش الوطني الصومالي" عن إنشاء آلية لتسجيل الإصابات كتدبير للتخفيف من المخاطر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ورد أن ضابط شرطة صومالي اغتصب امرأة نازحة داخلياً في غاراس بالي بمنطقة شبيلي السفلى، لكن لم يتم توقيف الجاني⁽⁷³⁾.

81- وتلاحظ الخبرة المستقلة بقلق أن الصومال لا يزال يطبق عقوبة الإعدام على الجرائم العادية ولم يعلن وفقاً لاختيارياً لتنفيذ أحكام الإعدام. وقالت إن الصومال لم يكن حاضراً أثناء اعتماد قرار الجمعية العامة 222/77 بشأن وقف تطبيق عقوبة الإعدام، في 15 كانون الأول/ديسمبر 2022.

باء - المقياس 2: توطيد دعائم سيادة القانون والمساءلة والعدالة الانتقالية

82- في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حل رئيس الصومال لجنة مكافحة الفساد، ولم يعين بعد الأعضاء الجدد. ورغم أن الدستور المؤقت يدعو إلى إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في غضون 45 يوماً، إلا أنه لا يزال يشكل عقبة سياسية لا بد من تجاوزها.

(69) S/2022/665، الفقرات 83-86.

(70) انظر <https://opm.gov.so/en/q/pillars/>.

(71) S/2023/109، الفقرة 27.

(72) المرجع نفسه، الفقرتان 6 و7.

(73) Horn Observer, "How a Somali police officer raped an IDP woman, extorted \$10 from her family", 23 November 2023.

- 83- وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2022، سن برلمان هرشبيلي قانون شرطة الولاية، على غرار القوانين التشريعية في غالمودوغ و"صوماليلاند" التي تساهم في إضفاء الطابع الاتحادي على الأمن.
- 84- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، وقع المجلس الاستشاري الوطني، باستثناء بونتلاندا، اتفاقاً بشأن نموذج اتحادي للقضاء، ووضع مشروعاً مشتركاً جديداً بشأن العدالة تجري مناقشته مع وزارة العدل والشؤون الدستورية⁽⁷⁴⁾.
- 85- ونظمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالتعاون مع الحكومة و"صوماليلاند" ووكالات الأمم المتحدة وشركائها، دورات تدريبية في مجال القانون وحقوق الإنسان للموظفين القضائيين وموظفي السجون والقضاة وموظفي المحاكم العسكرية والمدعين العامين بهدف تحسين إقامة العدل وتوعية المجتمع المحلي. واستفاد من هذه البرامج أكثر من 150 رجلاً وامرأة. وعقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أيضاً سلسلة من حلقات العمل التدريبية مع أصحاب المصلحة في مقديشو وبونتلاندا و"صوماليلاند" لتعزيز سبل تعزيز العدالة فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع واستقلالية القضاء⁽⁷⁵⁾.
- 86- وفي حزيران/يونيه 2023، عقد رئيس الصومال ورئيس الوزراء اجتماعات مع اللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور وشددوا على أهمية تسريع عملية مراجعة الدستور ووضع اللامسات الأخيرة عليها. وقدم أعضاء اللجنة إحاطات عن التقدم المحرز في العملية والتحديات التي تواجهها⁽⁷⁶⁾.
- 87- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أقر البرلمان الاتحادي 11 تشريعاً متصلاً بالأمن، بما في ذلك مشروع قانون مكافحة الإرهاب، وقانون وكالة المخابرات والأمن الوطني الذي يقوض للأسف حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتشريع للنهوض بالعملية المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتأسف الخبرة المستقلة لعدم إعطاء الأولوية لجدول الأعمال المؤسسي والتشريعي لحقوق الإنسان.
- 88- وواصل برنامج الشرطة المشترك الذي تنفذه الأمم المتحدة وتموله بعض الدول الأعضاء تقديم الدعم التقني والهيكل الأساسية والتدريب والتنسيق لدوائر الشرطة في الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وخلال المرحلة الأولى من البرنامج (2018-2023)، تم بناء 12 مركزاً للشرطة واختبار 1 299 ضابط شرطة وتجنيدهم وتدريبهم. وإجمالاً، تلقى 1 784 ضابط شرطة تدريباً متخصصاً في مجالات حقوق الإنسان، والقيادة، والعنف الجنسي والجسدي، والانتخابات، والأمن⁽⁷⁷⁾.
- 89- وأشارت وزارة العدل والشؤون الدينية والدستور وإعادة التأهيل في بونتلاندا في تقريرها السنوي لعام 2022 إلى أن الجهود المبذولة للتصدي للإفلات من العقاب وضمان المساءلة وتعزيز التماسك الاجتماعي أسفرت عن زيادة عدد المراكز البديلة لتسوية المنازعات في المناطق الريفية، من أربعة إلى تسعة منذ عام 2014. وتشمل القضايا التي تعالجها هذه المراكز المسائل الأسرية والنزاعات المالية والنزاعات على الأراضي والإصابات. وأوصت الوزارة بتعزيز هذه المراكز، بما في ذلك العمل على زيادة إشراك الأشخاص المنتمين إلى الأقليات وغيرها من الفئات المهمشة والضعيفة، بما في ذلك النساء، في عملية التقاضي لتعزيز إمكانية اللجوء إلى نظام العدالة.

(74) S/2023/109، الفقرة 37.

(75) S/2022/665، الفقرات 71-73.

(76) Hiiraan Online, "President Mohamud, Prime Minister meet committees to advance constitution completion", 18 June 2023.

(77) انظر <https://unsom.unmissions.org/unsom-police>.

جيم - المقياس 3: ضمان احترام حريات الرأي والتعبير والتجمع والحرية النقابية

- 90- تلاحظ الخبرة المستقلة عدة أنشطة اضطلعت بها الحكومة والأمم المتحدة ورابطات الصحافة ووسائل الإعلام بهدف بناء معارف الصحفيين وقدراتهم وتهيئة بيئة آمنة تمكن الصحفيين ووسائل الإعلام من أداء عملهم.
- 91- وفي أيلول/سبتمبر 2022، خلال منتدى تشاوري استمر ثلاثة أيام حول سلامة وأمن الصحفيين الصوماليين، نظمته الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، اعتمد الصحفيون خطة عمل وطنية لسلامة الصحفيين في الصومال، تهدف إلى حماية حق الصحفيين في الحياة وحماية حرية الإعلام والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب في الصومال⁽⁷⁸⁾.
- 92- وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أكملت نقابة الصحفيين الصوماليين دورة تدريبية صحفية حول إضفاء الطابع المهني على وسائل الإعلام الصومالية بما يتماشى مع حرية التعبير، بتمويل من سفارة الولايات المتحدة، استفاد منها 51 صحفياً في ست مناطق صومالية⁽⁷⁹⁾.
- 93- وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، أجرت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، بالتعاون مع جمعية حقوق الصحفيات الصوماليات، دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام حول سلامة وأمن وسائل الإعلام ومهارات إعداد التقارير الأساسية لـ 25 صحفية صومالية مقيمة في مقديشو⁽⁸⁰⁾.
- 94- وفي 12 حزيران/يونيه 2023، أطلق وزير الإعلام والثقافة والسياحة برنامجاً تدريبياً مدته خمسة أيام يهدف إلى تزويد الصحفيين، لا سيما أولئك الموجودين في الخطوط الأمامية، بالمهارات اللازمة لإجراء مقابلات مع أعضاء حركة الشباب الذين انشقوا أو أُلقي القبض عليهم. وكان التدريب جزءاً من برنامج أوسع نطاقاً أعدته الوزارة لتعزيز مشاركة وسائل الإعلام ومكافحة الدعاية التي تنشرها الجماعات المتطرفة⁽⁸¹⁾.
- 95- وفي 2 تموز/يوليه 2023، نظم اتحاد الصحفيين الصوماليين اجتماع مناصرة لمدة يوم واحد مع 10 من مالكي ومديري وسائل الإعلام في مقديشو، بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الصحافة الحرة غير المحدودة، لإذكاء الوعي وفهم أهمية الدعوة إلى تحسين حقوق وظروف العاملين في وسائل الإعلام⁽⁸²⁾.
- 96- وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويل مشروع بيلان، وهو أول مشروع إعلامي صومالي نسائي بالكامل يهدف إلى التغلب على التحديات التي تواجهها الصحفيات في المجتمع والمجال المهني وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة لعمل الصحفيات⁽⁸³⁾.

(78) UNESCO, "Somali journalists adopt a National Action Plan for the Safety of Journalists", 12 September 2022. متاح في <https://en.unesco.org/news/somali-journalists-adopt-national-action-plan-safety-journalists>.

(79) انظر <https://sjsyndicate.org/2022/11/05/51-somali-journalists-complete-training-funded-by-the-u-s-embassy/>.

(80) ATMIS, "Somali women journalists trained on safety, security and basic reporting skills", 16 December 2022.

(81) Abdiqani Abdullahi, "Minister of Information launches 5-day training program for journalists", Somali News Agency, 12 June 2023.

(82) Federation of Somali Journalists, "FESOF's advocacy seminar media owners and managers", 3 July 2023.

(83) UNDP, "Somalia's first all-women media team hits first-year anniversary", 11 April 2023.

97- وتكرر الخبرة المستقلة الإعراب عن القلق الذي أثارته لجنة مناهضة التعذيب من أن الحكومة لم تستعرض بعد قانون العقوبات لعام 1964 وتواصل، في غياب تشريع محدد، مضايقة الصحفيين وتوقيفهم واحتجازهم⁽⁸⁴⁾.

دال- المقياس 4: تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع مناحي حياة المجتمع

98- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتخذ أي تدابير للتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، أو لإلغاء الأحكام التي تميز ضد المرأة.

99- وفي 5 أيلول/سبتمبر 2022، أطلق رئيس الوزراء خطة العمل الوطنية الصومالية لتنفيذ ميثاق المرأة الصومالية وقرار مجلس الأمن 1325(2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن، لإعادة تأكيد الدور الهام الذي تؤديه المرأة في منع النزاعات وحلها وتأكيد الحاجة إلى معالجة مسألة تهميش المرأة والنقص في تمثيلها وحماية النساء والفتيات⁽⁸⁵⁾.

100- وخلال حملة 16 يوماً من النشاط ضد العنف الجنساني، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، عقد النائب الأول لرئيس مجلس الشعب ونائب الممثل الخاص للأمين العام للصومال ووزارة تنمية المرأة وحقوق الإنسان، بالتعاون مع شركاء وطنيين ودوليين، سلسلة من الاجتماعات للنهوض بالإطار التشريعي لحماية النساء والفتيات وتعليمهن⁽⁸⁶⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أطلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال كتاباً بعنوان "قصة شجاعة"، يوضح الخطوات التي يمكن لضحايا العنف الجنسي اتخاذها لمحاسبة الجناة. وكجزء من تنفيذ البرنامج المشترك المعني بالمرأة والسلام والحماية، الذي يشترك في قيادته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم التقني لوضع دليل لتدريب المدربين بشأن العنف الجنسي المتصل بالصراع لفائدة قادة المجتمعات المحلية وممثلي القواعد الشعبية⁽⁸⁷⁾.

101- ويحرم عدم المساواة بين الجنسين النساء والفتيات الصوماليات من الحصول على التعليم البحري والمشاركة الاقتصادية، رغم أن النساء يعلن أسرهن، ويكسبن دخلاً من الزراعة وصيد الأسماك وأعمال تجهيز الأسماك وتجارة اللحوم. ولمواجهة هذا التحدي، أطلقت الحكومة خطة العمل الوطنية للمرأة في القطاع البحري في شباط/فبراير 2023 لتعزيز وتمكين المرأة الصومالية في القطاع البحري من خلال زيادة فرصها وتسليط الضوء على إنجازاتها⁽⁸⁸⁾.

102- وفي 18 أيار/مايو 2023، تم الاحتفاء بالمرأة الصومالية في القطاع البحري في حدث نظّمته وزارة تنمية المرأة وحقوق الإنسان، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في المجال البحري⁽⁸⁹⁾.

(84) OHCHR, "Experts of the Committee against Torture commend Somalia on progress in rebuilding State and government institutions, raise questions on the definition of torture and the death penalty", 9 November 2022.

(85) S/2023/109، الفقرة 60.

(86) المرجع نفسه، الفقرتان 62 و64.

(87) المرجع نفسه، الفقرتان 80 و81.

(88) UNSOM, "Achievements and potential of Somali women celebrated on International Day for Women in Maritime", 18 May 2023.

(89) المرجع نفسه.

103- وفي مجال المرأة والسلام والأمن، ترأس نائب الممثل الخاص للأمين العام للصومال اجتماعاً رفيع المستوى بين الأمم المتحدة وعضوات البرلمان الصومالي لاستكشاف أربعة مجالات عمل استراتيجية هي: (أ) التشريعات ذات الأولوية المتعلقة بالمساواة الجنسانية. (ب) المشاركة الاستراتيجية مع المجلس الاستشاري الوطني؛ (ج) اتخاذ إجراءات مبكرة لتطبيق حصة الـ 30 في المائة المخصصة للمرأة؛ (د) بناء قدرات عضوات البرلمان⁽⁹⁰⁾.

هاء - المقياس 5: ضمان احترام حقوق الطفل وتشجيع تمكين الشباب

104- إن الجهود المبذولة لتعزيز جدول الأعمال التشريعي لحماية الأطفال تكاد لا تذكر. وفي أيار/مايو 2022، أشار الصومال إلى أنه سيتم الموافقة على مشروع قانون حقوق الطفل بحلول نهاية آب/أغسطس 2022 أو أوائل عام 2023، وأن ثمة مشاريع قوانين أخرى من شأنها منع التمييز ضد الأطفال⁽⁹¹⁾. ويساور الخبرة المستقلة القلق لأن مشروع قانون حقوق الطفل لم يكن قد أقر حتى وقت كتابة هذا التقرير. وتحت الخبرة المستقلة الحكومة على اتخاذ خطوات للموافقة على مشاريع قوانين حماية الأطفال.

105- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تلقت اليونيسف وشركاؤها المنحة الأولى المخصصة للاستجابة للطوارئ والبالغ 5 ملايين دولار من الصندوق العالمي المسمى "التعليم لا يمكن أن ينتظر" وهو صندوق يركز على تمويل التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة⁽⁹²⁾. وفي الوقت الحالي، هناك 4,8 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس في جميع أنحاء الصومال، ويحتاج 3,5 مليون طفل إلى خدمات حماية الطفل في حالات الطوارئ⁽⁹³⁾.

106- وفي 12 أيلول/سبتمبر 2022، وقعت السلطات الانتقالية والأمم المتحدة على بروتوكول لتسليم الأطفال الذين يزعم ارتباطهم بالجماعات المسلحة إلى جهات فاعلة مدنية معنية بحماية الطفل. ونقل 341 طفلاً إلى اليونيسف لدعم إعادة إدماجهم⁽⁹⁴⁾.

107- وفي 28 أيلول/سبتمبر 2022، وقعت وزارة الشباب والرياضة مذكرة تفاهم مع التحالف الدولي لبناء السلام من أجل تمكين الشباب الصومالي ليكونوا عوامل للتغيير التحويلي والمشاركة بنشاط في عملية بناء الدولة. وترتكز الشراكة على تعزيز علاقة تعاون مؤسسية تركز على تبادل المعارف والخبرات والتجارب من أجل تدعيم تمثيل الشباب ومشاركتهم في عملية بناء السلام في جميع أنحاء الصومال⁽⁹⁵⁾.

108- وفي أيار/مايو 2023، وافق مجلس الوزراء الاتحادي على السياسة الوطنية للشباب، التي تقوم على 10 ركائز، بينها تشغيل الشباب، والمشاركة النشطة في المسائل المجتمعية، والأدوار القيادية، والمصالحة والوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجه. وبموجب استراتيجية الشباب الصومالي، يُنظر إلى الشباب ومنظماتهم على أنهم شركاء في جميع الجهود، ويعتبر التمكين شرطاً مسبقاً حيوياً لعملية التحول الدائم في الصومال⁽⁹⁶⁾.

(90) S/2023/443، الفقرة 64.

(91) OHCHR, "Experts of the Committee on the Rights of the Child praise Somalia for its Efforts to improve political governance, ask about the prevalence of female genital mutilation and corporal punishment", 10 May 2022.

(92) Education Cannot Wait, "Education Cannot Wait announces US\$5 million first emergency response grant for Somalia drought response", 18 November 2022.

(93) UNICEF, "Somalia humanitarian situation report No. 3" (March 2023), p. 3.

(94) A/77/895-S/2023/363.

(95) Interpeace, "Ministry of Youth and Sports and Interpeace sign a Memorandum of Understanding (MoU) to advance the agenda for Somali youth in peacebuilding processes", 29 September 2022.

(96) انظر <https://somalia.un.org/en/188331-youth-empowerment>.

109- ويوفر مركز عبد العزيز الصديق للشباب، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة الشباب والرياضة، للشباب برامج وموارد شاملة تتعلق بالتدريب المهني في مجالات التجميل والخياطة والوسائط المتعددة، وهو يزود الشباب بالمهارات العملية لتعزيز القابلية للتوظيف وتعزيز الاستقلال الاقتصادي. ومن خلال رعاية روح المبادرة والعمل الحر، يعمل المركز كمحفز للنمو المستدام⁽⁹⁷⁾.

واو- المقياس 6: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومستوى معيشي ملائم

الحق في الغذاء

110- إن إنشاء الحكومة لوزارة البيئة وتغير المناخ في آب/أغسطس 2022 وتعيين مبعوث رئاسي خاص للاستجابة للجفاف يشير إلى الاعتراف بأزمة الغذاء والتركيز على سبل العيش والإقرار بما يتسبب فيه الصراع والمناخ معاً من نقص في المياه.

111- وزادت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وشركاؤها من المساعدات الغذائية والطبية وغيرها من أشكال المعونة المقدمة إلى المجتمعات المتضررة، لكن التمويل كان أقل بكثير مما هو مطلوب للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية⁽⁹⁸⁾.

112- ومما يشجع الخبرة المستقلة أن الصومال وشركاءه الدوليين يواصلون إحراز تقدم نحو بلوغ نقطة الإنجاز في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الفترة 2023-2024، بعد إعادة العمل مع المؤسسة الدولية للتنمية وتسوية المتأخرات مع المؤسسات المالية الدولية، وأن جميع الإصلاحات التشريعية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد مرت من خلال مجلسي البرلمان ويجري استكمال المفاوضات مع الدائنين. ومنذ سبتمبر/أيلول 2022، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على موارد إضافية بقيمة 180 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الماسة لتوفير المياه وإدارة الموارد العامة والنازحين داخلياً في المناطق الحضرية⁽⁹⁹⁾، وقدم صندوق النقد الدولي 9 ملايين دولار في كانون الأول/ديسمبر 2022⁽¹⁰⁰⁾.

الحق في الصحة

113- لا يزال التحدي الذي تمثله جائحة كوفيد-19 قائماً، حيث أبلغت منظمة الصحة العالمية عن 27 334 حالة مؤكدة وعن وفيات تتصل بهذا المرض بلغ عددها 1 361 بين 3 كانون الثاني/يناير 2020 و9 آب/أغسطس 2023. وحتى 25 تموز/يوليه 2023، تم إعطاء ما مجموعه 10 555 834 جرعة لقاح⁽¹⁰¹⁾.

(97) UNFPA, "Empowering Somali youth: The transformative impact of the Abdiyaziz Youth Friendly Center", 21 May 2023.

(98) انظر <https://www.amnesty.org/en/location/africa/east-africa-the-horn-and-great-lakes/somalia/report-somalia/>

(99) S/2023/109، الفقرة 25.

(100) International Monetary Fund, *Somalia*, IMF Country Report No. 22/375 (Washington, D.C., 2022).

(101) انظر <https://covid19.who.int/region/emro/country/so>.

114- وتشير التقديرات إلى أن واحداً من كل ثلاثة صوماليين يعاني من مشكلات في الصحة العقلية. وعلاوة على ذلك، يبلغ معدل الانتحار بين الرجال في الصومال 11,5 لكل 100 000، وهو ما يتجاوز المتوسط العالمي. وقد وضع اتحاد من الشركاء المتنوعين خريطة طريق حول كيفية تطوير إدماج الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، بما يتماشى مع السياسات والاستراتيجيات والموارد الوطنية لتعزيز توافق الآراء بين أصحاب المصلحة والتزامهم بتلبية احتياجات الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية في حالات ما بعد الصراع وتحقيق السلام والمصالحة المستدامين⁽¹⁰²⁾.

115- وزادت الحكومة ميزانية قطاع الصحة من 33,6 مليون دولار في عام 2021 إلى 58,5 مليون دولار في عام 2022، وهو ما يشكل 6 في المائة من إجمالي الميزانية، بعد أن كانت النسبة المتوسطة تبلغ 2 في المائة في السنوات الخمس السابقة⁽¹⁰³⁾.

حقوق العمل

116- ترحب الخبرة المستقلة بتوقيع الحكومة مع منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم لتنفيذ البرنامج القطري الأول للعمل اللائق في الصومال في 10 حزيران/يونيه 2023. ويتمشى البرنامج مع خطة التنمية الوطنية ويسعى إلى تعزيز الحوار الاجتماعي من أجل حماية حقوق العمال⁽¹⁰⁴⁾. بيد أن قانون العمل لم ينتج بعد.

زاي- المقياس 7: حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والمجموعات المهمشة

117- فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، تلاحظ الخبرة المستقلة الجهود التي يبذلها الصومال لتعزيز إطار حقوق الإنسان في عملية بناء الدولة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2019، الذي أُنِيع باعتماد تشريع لإنشاء وكالة وطنية لشؤون الإعاقة. ومع ذلك، لا يزال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وعشائر الأقليات والفئات المهمشة الأخرى قائماً، ولا تزال هناك تحديات، لا سيما فيما يتعلق بالتنقل في الإطار الإنساني الطويل الأمد، وإرث الحرب الأهلية، والصراع المستمر والإرهاب⁽¹⁰⁵⁾.

118- وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، تم التحقق من شكاوى إدارة الحالات المجتمعية المتعلقة بتحويل مسار المعونة التي رفعها المدافعون عن الأقليات وأُخذت إجراءات بشأنها.

119- وأفاد بعض أصحاب المصلحة بأن نظام الإدارة المتكامل أظهر انخفاضاً بنسبة 18 في المائة في حالات العنف الجنساني في النظام الإداري بسبب زيادة الوعي والدعوة المستمرة إلى إيلاء الاهتمام للشكاوى المقدمة من الأقليات.

(102) Interpeace, "Integrating mental health and psychosocial support (MHPSS) into peacebuilding efforts and transitional justice in the Somali Regions", 26 June 2023.

(103) انظر <https://www.amnesty.org/en/location/africa/east-africa-the-horn-and-great-lakes/somalia/report-somalia/>

(104) ILO, "The first Decent Work Country Programme for Somalia signed", 14 June 2023.

(105) Kirsten Young, "Exclusive humanitarianism: Policy recommendations for genuine inclusion of persons with disabilities in humanitarian action", *International Review of the Red Cross*, vol. 922 (November 2022).

120- وفي بونتلاند، كان هناك أمل في أن يغير نظام صوت واحد لكل شخص ديناميات نظام تقاسم السلطة القائم على العشائر، والمعروف باسم "الصيغة 4,5"؛ بيد أن العديد من أصحاب المصلحة أفادوا بأن مواقف عشائر الأغلبية وزعمائها لم تتغير. وتواصل جماعات المجتمع المدني تنفيذ مشاريع وأنشطة، من خلال أنشطة كرة القدم مثلاً، لسد الفجوة بين المجتمعات المحلية.

سابعاً - المساعدة والتعاون على الصعيد الدولي

121- يواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة وشركاؤها، دعم حكومة الصومال في برامجها للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنهوض بحقوق الإنسان وحماية الصوماليين. وتركز المساعدة الدولية على بناء المؤسسات، وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان من خلال التدريب، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والدعم الإنساني على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات.

122- وترحب الخبيرة المستقلة بالتمويل الإضافي لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم قوات الأمن الصومالية المخصص لعمليات توفير الدعم بوسائل غير فتاكة، من بين أمور أخرى⁽¹⁰⁶⁾، وزيادة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية وبرنامج الشرطة المشترك، اللذين يمثلان دليلاً على التزام المجتمع الدولي ببرنامج الإصلاح في الصومال⁽¹⁰⁷⁾. وتشيد الخبيرة المستقلة بالجهود المبذولة لجمع الأموال لمعالجة تأثير تغير المناخ على التمتع بحقوق الإنسان من خلال مؤتمر إعلان التبرعات لمنطقة القرن الأفريقي الذي عقد في نيويورك في 24 أيار/مايو 2023 والمؤتمر الرفيع المستوى بشأن القدرة على التكيف مع تغير المناخ الذي عقد في القاهرة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2022، والذي نوقشت فيه الاحتياجات المنقذة للحياة في الصومال والاستدامة المتوسطة إلى الطويلة الأجل في ضوء أزمة المناخ المتكررة.

ثامناً - الخلاصة

123- شرعت الحكومة الاتحادية في اتخاذ تدابير إصلاحية لبناء مؤسساتها الاتحادية ومؤسسات الولايات وإطارها الدستوري والقانوني تمثيلاً مع القيم والمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك حقوق الإنسان. بيد أن هذه التدابير كانت محفوفة بتحديات الصراع المستمر مع حركة الشباب، والصراعات العشائرية والسياسية، والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والمجاعة، التي لا تزال تشكل حالة طوارئ معقدة في الصومال، مع شواغل عميقة في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان.

124- وفي آب/أغسطس 2022، ذكرت الحكومة أن أولوياتها ستشمل معالجة الأمن والعدالة والمصالحة والتنمية الاجتماعية. وبعد مرور عام، كان التقدم المحرز في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها متفاوتاً من حيث المقاييس والمؤشرات المبينة في التقرير السابق. وتلاحظ الخبيرة المستقلة الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة انعدام الأمن عن طريق تنفيذ عمليات هجومية، وترحب بالتركيز المستمر على بلوغ نقطة الإنجاز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

125- وتشيد الخبيرة المستقلة بالجهود التي يبذلها رئيس الصومال لتعزيز العلاقات مع دول المواجهة، وبناء العلاقات مع الولايات الأعضاء في الاتحاد، وعقد اجتماعات منتظمة للمجلس الاستشاري الوطني لتعزيز الفيدرالية واتخاذ خطوات لإخماد النزاعات وتسوية التوترات بين الولايات الأعضاء في الاتحاد لتعزيز الوحدة والتماسك في الصومال كجزء من بيئة مواتية للسلام والأمن. ومع ذلك، فإن النهج الذي لا يدمج احترام حقوق الإنسان وحمايتها أو يوسع نطاق مشاركة المجتمع المدني يمثل مخاطرة قد تؤدي إلى تقويض تلك الجهود.

(106) S/2023/109، الفقرتان 88 و89.

(107) S/2022/665، الفقرات 49 و68 و87.

126- وأقر أحد عشر مشروع قانون تتعلق بالأمن خلال السنة الأولى للبرلمان الاتحادي الجديد، مما يدل على قدرته على اتخاذ إجراءات سريعة⁽¹⁰⁸⁾. وترحب الخبرة المستقلة باعتماد المجلس الاستشاري الوطني للنموذج الاتحادي الجديد للسلطة القضائية من أجل معالجة مسألة سيادة القانون والمساءلة، الذي أتبع بعدة أنشطة لبناء القدرات لفائدة الموظفين القضائيين. ويؤمل أن يسفر ذلك عن زيادة في تمويل هذا القطاع من الميزانية الوطنية لمواصلة هذه الجهود.

127- وتأسف الخبرة المستقلة لأن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التقدم المحرز في جدول الأعمال التشريعي لتعزيز إطار حقوق الإنسان لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، لم تُعط الأولوية لضمان المساءلة.

128- وتقر الخبرة المستقلة بأمثلة المبادرات والأنشطة التي اضطلعت بها الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون للتصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الأكثر انتشاراً عن طريق تعزيز قدرات حقوق الإنسان على إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع. وتشكل هذه المبادرات لبنات بناء نحو إنجاز المؤشرات المعيارية، لكنها لا تنجزها.

129- وكانت أمطار موسم غو أفضل مما كان متوقعاً، مما أدى إلى تجنب المجاعة لكنها أدت أيضاً إلى فيضانات في أجزاء كثيرة من الصومال، مما زاد من الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، لا يواكب التمويل اللازم للمساعدة الإنسانية الاحتياجات في هذا المجال. ويُشجّع المجتمع الدولي على مواصلة جهوده لدعم شعب الصومال.

130- ومما يثير القلق أن أجزاء من قانون العقوبات لعام 1964، وقانون الإعلام لعام 2020، وقانون مكافحة الإرهاب، والأوامر الإدارية الأخرى المعتمدة في سياق مكافحة الإرهاب، لا تزال تؤثر سلباً على التمتع بحرية التعبير. وتدعو الخبرة المستقلة السلطات إلى إطلاق سراح الصحفيين المحتجزين حالياً بموجب هذه القوانين والإسراع في مراجعة وإصلاح الأطر القانونية والإدارية لضمان توافيقها مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

131- ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بالأقليات والمجتمعات المهمشة والأشخاص ذوي الإعاقة بسبب الأزمة الإنسانية التي تتكشف فصولها، في شكل جفاف شديد تفاقم بسبب تغير المناخ، الأمر الذي يتطلب تحديد الأولويات. وللتصدي للتمييز المستمر، لا ينبغي تحديد حصص فحسب، بل ينبغي تكليف جميع المؤسسات بتقديم بيانات مصنفة في تقاريرها تعكس مشاركة الأقليات وإحصاءات عن السجون والمحتجزين ووفيات الأمهات والدعم الإنساني والمؤسسات التعليمية.

132- وقد أصبحت حماية الأطفال موضع شك بسبب خطورة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال نتيجة لاستمرار الصراع الذي تشعله الجماعات المسلحة والهجوم الذي تشنه الحكومة وشركاؤها الدوليون ودول المواجهة والميليشيات العشائرية. ويتحمل الأطفال أيضاً وطأة آثار الجفاف والفيضانات والتدهور البيئي التي تفاقم بسبب تغير المناخ. وإذا لم يتم إعطاء الأولوية لحقوق الأطفال وحمايتهم، من المرجح أن ينضم الأطفال إلى الجماعات المسلحة.

133- وقد تم اعتماد ميثاق المرأة الصومالية كاستجابة سياساتية للنهوض بحقوق المرأة وتوجيه المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية؛ ومع ذلك، فإن هذا الميثاق لا يرقى إلى مستوى الإطار القانوني الوطني لحقوق الإنسان المناسب لتناول موضوع المساءلة وفقاً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب،

أو لمكافحة العنف الجنسي والجسدي ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله ومظاهره، أو لضمان المساواة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة. وتوفر مشاريع القوانين الحالية مسارات لتحقيق هذه الغاية.

تاسعاً - التوصيات المتعلقة بالمقاييس والمؤشرات المتبقية

134- توصي الخبيرة المستقلة بأن تعالج الحكومة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين وأصحاب المصلحة، مسألة المقاييس والمؤشرات المعلقة، بحلول نهاية عام 2024، وهي أيضاً الفترة المتبقية من خطة التنمية الوطنية التاسعة. وحيثما اتخذت إجراءات وآليات تفضي إلى إنجاز مؤشر، عدّل المقياس وفقاً لذلك.

ألف - المقياس 1: تعزيز الأمن والسلم والمصالحة من أجل حماية المدنيين أثناء النزاع

135- توصي الخبيرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) مواصلة تدريب قوات الأمن الوطنية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2628(2022) وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها؛

(ب) تنسيق الجهود وتزويد قوة الشرطة الصومالية بالأموال والموارد الكافية، بما في ذلك المعدات المناسبة والتدريب لتمكينها من حماية المدنيين وتحسين قدراتها على التحقيق والمقاضاة؛

(ج) إلغاء مهام الشرطة من ولاية وكالة المخابرات والأمن الوطني وإجراء مراجعة للقانون ذي الصلة؛

(د) مواصلة تعزيز آليات المصالحة الوطنية والمحلية للحد من العنف القبلي وإنشاء نظام لرصد الخسائر المدنية من أجل ضمان المساءلة، بما يتماشى مع الفقرة 11 من قرار مجلس الأمن 2628(2022)، ونشر النتائج لضمان الشفافية؛

(هـ) إنشاء نظام مدني شفاف لتخفيف الضرر وإضفاء الطابع المؤسسي عليه؛

(و) إجراء حوار وطني حول اعتماد وقف اختياري لعقوبة الإعدام واحترام التزام حقوق الإنسان بعدم الحكم على الأطفال بالإعدام؛

(ز) الاستمرار في التشديد على أن جميع عناصر القوات التي تقاتل في الصومال، بغض النظر عن رتبهم أو جنسيتهم، ملزمون بالقانون الدولي ويجب عليهم إجراء تحقيقات فورية وشاملة ونزيهة، ومحاسبة الجناة ودفع تعويضات عن الوفيات والإصابات التي لحقت بالمدنيين.

باء - المقياس 2: توطيد دعائم سيادة القانون والمساءلة والعدالة الانتقالية

136- توصي الخبيرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) تنفيذ النموذج الجديد للعدالة والإصلاحات بحلول عام 2024 والانتهاء من عملية مراجعة الدستور بحلول نهاية عام 2024؛

(ب) إجراء عملية نزيهة وشفافة لاختيار أعضاء لجنة الخدمات القضائية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمحاكم الدستورية ومفوضي مكافحة الفساد، وتقييمهم، لأغراض من بينها الحد من الفساد وبناء الثقة في النظام القانوني؛

(ج) التعجيل باعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018، ومشروع قانون تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ومشروع قانون قضاء الأحداث، ومشروع قانون حقوق الطفل، بحلول نهاية عام 2024، بما يتماشى مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(د) زيادة ميزانية قطاع العدالة بغية تعزيز وتحقيق نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية وتوفير الموارد البشرية الكافية؛

(هـ) توسيع نطاق مختلف لجان السلام المحلية المعنية بالعدالة الانتقالية وزيادة عددها، عملاً بمبدأ المساواة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتشريعات المتعلقة بالعفو.

جيم - المقياس 3: ضمان احترام حرية الرأي والتعبير والتجمع والحرية النقابية

137 - توصي الخبيرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) إطلاق سراح الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين ما زالوا رهن الاحتجاز والكف عن اعتقال واحتجاز الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام؛

(ب) إعلان وقف استخدام قانون العقوبات لعام 1964 ضد الصحفيين والإعلاميين حيثما تقوض أحكامه حرية الرأي والتعبير؛

(ج) ضمان إجراء تحقيق شامل في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجهات الأمنية والجهات الفاعلة من غير الدول ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها وتعويض وجبر الضحايا؛

(د) مراجعة قانون الإعلام المعدل لعام 2020 بحلول نهاية عام 2024 بما يتماشى مع الالتزامات الدولية بإعمال معايير حقوق الإنسان.

دال - المقياس 4: تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع مناحي حياة المجتمع

138 - توصي الخبيرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير عاجلة، بحلول عام 2024، من أجل التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ومواءمة القوانين الوطنية مع هذه الصكوك لتوفير حماية أفضل للنساء والفتيات؛

(ب) إجراء مراجعة شاملة للتشريعات المحلية بحلول عام 2024، بهدف إلغاء القوانين التمييزية ضد النساء والفتيات؛

(ج) زيادة فرص وصول المرأة إلى العدالة وتطبيق حصة 30 في المائة كحد أدنى لتمثيل المرأة في المناصب التي تُشغل بالتعيين أو الانتخاب، بما في ذلك تعيين النساء كموظفات مهنيات وإداريات في نظم العدالة بالدولة الاتحادية؛

(د) إدماج حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في المناهج الدراسية لجميع الجهات الفاعلة في مجال العدالة وتدريب جميع الموظفين بحلول نهاية خطة التنمية الوطنية التاسعة؛

(هـ) تنفيذ خريطة الطريق التي وضعت عام 2023 للنهوض بميثاق المرأة الصومالية واعتماد معيار حصص الحد الأدنى بنسبة 30 في المائة فيما يتعلق بتمثيل المرأة ومشاركتها في العمليات الانتخابية واعتماد وسيلة لتحقيق ذلك؛

(و) تمكين المرأة بزيادة نسبتها 2 في المائة كل سنة في تسجيل الفتيات في المدارس واستبقائهن وزيادة فرص تدريبهن في مجال الأعمال التجارية وغيرها من مجالات العمل.

هاء - المقياس 5: ضمان احترام حقوق الطفل وتشجيع تمكين الشباب

139- توصي الخبرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) اعتماد مشروع قانون شامل بشأن حقوق الطفل، وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، بحلول عام 2024؛

(ب) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته؛

(ج) وضع إجراءات فرز صارمة لضمان عدم تجنيد أي شخص دون سن 18 عاماً في القوات المسلحة؛

(د) ضمان أن يُعامل جميع الأطفال المحرومون من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة معاملة الضحايا وتسليمهم جميعاً، دون أي استثناء، إلى الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، تماشياً مع إجراءات التشغيل الموحدة لاستقبال وتسليم الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة.

(هـ) الاستثمار، بحلول عام 2024، في نظام تعليمي على الصعيد الوطني وتوفير فرص شاملة ومتساوية للحصول على التعليم الابتدائي وإكماله لجميع الأطفال، بمن فيهم الفتيات؛

(و) مواصلة زيادة عدد مراكز تنمية المهارات بغية تمكين الشباب في جميع أنحاء الصومال وتكثيف الجهود لتعزيز وضمان حصولهم على فرص العمل والتدريب الداخلي والتدريب المهني والتلمذة المهنية؛

(ز) تنظيم وتحديد حصة لمشاركة الشباب في جميع جوانب العمليات السياسية والعمليات المتعلقة بالسلام والأمن؛

(ح) إعطاء الأولوية للاستثمار الاستراتيجي في قطاعي صحة الشباب وتعليمهم وتمكينهم لتسريع التحول الديمغرافي.

واو - المقياس 6: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومستوى معيشي ملائم

140- توصي الخبرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) الوفاء بالالتزام بتحسين فرص الحصول على الخدمات المتكاملة في مجال الصحة والتغذية من خلال مجموعة الخدمات الصحية الأساسية بزيادة مخصصات الميزانية الحكومية بنسبة 9 في المائة، على النحو الموصى به في إعلان أبوجا لعام 2001 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة؛

(ب) الإسراع في توفير 100 بئر ومستجمعات مياه من أجل تجميع وتخزين المياه في المناطق الريفية والمدارس ومناطق السكن، من أجل تحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2024؛

(ج) اعتماد وقف اختياري فوري لعمليات الإخلاء القسري وتوفير التعويض الكافي وخيارات عملية لإعادة التوطين أو الإدماج المحلي للحد من عمليات الإخلاء بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2024؛

(د) اعتماد ونشر قانون عمل منقح وإجراء عمليات تفتيش دورية ومطالبة الكيانات العامة والخاصة بتقديم تقرير عن امتثالها لمعايير العمل من أجل تعزيز المساءلة والشفافية؛

(هـ) الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحلول الدائمة.

زاي - المقياس 7: حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والمجتمعات المهمشة

141 - توصي الخبيرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) اعتماد تشريعات شاملة بحلول عام 2024 للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والمجتمعات المهمشة والتعجيل بشكل فعال بإزالة الحواجز التي تحول دون تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم؛

(ب) اعتماد القانون الوطني للإعاقة وتشغيل الوكالة الوطنية للإعاقة بحلول عام 2024؛

(ج) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان زيادة المشاركة والتمثيل في الهياكل السياسية وهيئات صنع القرار لعشائر الأقليات والمجتمعات المهمشة عن طريق تحديد حصة للتمثيل؛

(د) الإفراج عن الأشخاص المحتجزين بسبب معتقداتهم الدينية وإعمال حقوق الأفراد في ممارسة دينهم على النحو المنصوص عليه في المادة 17(1) من الدستور المؤقت.